

## قانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بتشكيل دوائر من ثلاثة مستشارين بمحكمة الاستئناف المختلطة

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أصدرت مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تشكل بمحكمة الاستئناف المختلطة دوائر من ثلاثة مستشارين للفصل في القضايا التي تكون ابتدائياً من اختصاص قاض واحد .

مادة ٢ - لكل وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نصم بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدر برامى طابدين في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ (٢٢ يناير سنة ١٩٣٩)

فاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الحفائية

محمد فهد هشة

## قانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أصدرت مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ٤ "وزارة الخارجية" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ١٤٢٣ ج ٢٠ (الف وأربعمائة وثلاثة وعشرون جنياً) لتكيلة تأييد دار المفوضة الملكية المصرية في طوكيو .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل ما

بإمره

## قانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٩

بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أصدرت مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تفصل محافظة السويس والبلاد الأخرى التي يشملها اختصاص محكمة السويس الجزئية الشرعية من دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية، وتلحق بدائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية الشرعية .

مادة ٢ - لجميع القضايا المنظورة أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة مصر الابتدائية الشرعية تحال بالحالة التي هي عليها على هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية بجلسة محددة وبغير مصاريف .

وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

لؤستثنى من حكم الفقرة الأولى القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجبت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ - لكل وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نصم بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدر برامى طابدين في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ (٢٢ يناير سنة ١٩٣٩)

فاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الحفائية

محمد فهد هشة